

**قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٤  
بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٢  
بشأن ضوابط التعاقد مع صانع سوق واحد لصناديق المؤشرات**

**مجلس إدارة الهيئة العامة للمراقبة المالية**

بعد الاطلاع على قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما ؛  
وعلى قانون الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية ؛  
وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩١) لسنة ٢٠٠٩ بالاحكام المنظمة للبورصة المصرية وشئونها المالية؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٢) لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسي للهيئة العامة للمراقبة المالية؛  
وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤ / ٣ / ١٢؛

**قرر  
(المادة الأولى)**

تلتزم صناديق المؤشرات الراغبة في التعاقد مع صانع سوق واحد بتقديم طلب للحصول على موافقة مجلس إدارة الهيئة، مرفقاً به ما يلي :-



١. أسباب ومبررات اقتصار التعاقد مع صانع سوق واحد.

٢. خطة الصندوق المستقبلية في التعاقد مع صانع سوق آخرين.

وتكون موافقة مجلس إدارة الهيئة للصندوق بالتعاقد مع صانع سوق واحد في ضوء مدى توافر شركات مرخص لها من الهيئة بمزاولة النشاط وحقوق الملكية لتلك الشركات وعدد تعاقداتها القائمة مع صناديق مؤشرات أخرى.

### (المادة الثانية)

مع مراعاة الإلتزامات المقررة على صناديق المؤشرات طبقاً لأحكام قانون سوق راس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما، تلتزم صناديق المؤشرات الحاصلة على موافقة مجلس إدارة الهيئة بالتعاقد مع صانع سوق واحد بما يلي:

1. عدم تجاوز قيمة الوثائق التي يجوز للصندوق إصدارها عن عشرين مثل إجمالي حقوق الملكية والقروض المساندة لصانع الصندوق، وذلك مع عدم الإخلال بالحد الأقصى بين الوثائق المصدرة ورأسمال شركة الصندوق.
2. أن يتضمن عقد الصندوق مع صانع السوق التزام صانع السوق في هذه الحالة بألا يقل إجمالي كميات كل من عروض البيع وطلبات الشراء التي يلتزم بها في كل جلسة عن ١٥٠% من الإلتزامات الخاصة بصانع السوق في الحالات المعتادة الواردة بقواعد تعامل صانع السوق على وثائق صناديق المؤشرات المتداولة الصادرة عن البورصة.

### (المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة والبورصة المصرية، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره بالوقائع المصرية.

رئيس مجلس الإدارة  
شريف سامي  
٤٦٠٧٦

